NQ=مارسLآذار=OMMO
رقم الوثيقة : IOR 41/002/2002
MO/ QP

لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة : الحقوق للجميع

حذرت منظمة العفو الدولية مع افتتاح الدورة الثامنة والخمسين للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة من أنه لا يجوز أن تحظى الانتقائية والمعايير المزدوجة بالأولوية على معايير حقوق الإنسان.

"إذا يجري المساس بحقوق الإنسان في الحملة الأمنية التي أعقبت أحداث NN سبتمبر/أيلول، وينبغي على اللجنة أن تكون بمستوى التحدي المتمثل بحماية حقوق جميع الناس بمعزل عن المصالح السياسية. وإذا تقاعست اللجنة، وهي أعلى هيئة لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، عن القيام بذلك، فمن عساه أن يقوم مقامها؟"

ورداً على هجمات NN سبتمبر/أيلول، اتخذت عدد من الحكومات تدابير "لمحاربة الإرهاب" تُعرض للخطر الحقوق الإنسانية لمواطنيها، فضلاً عن حقوق الأجانب وطالبي اللجوء إليها.

وصرَّح مارتن ماكفيرسون، رئيس البرنامج القانوني في منظمة العفو الدولية أن "التحدي الذي تواجهه الدول ليس تعزيز الأمن على حساب حقوق الإنسان، بل ضمان احترام حقوق الإنسان للجميع."

ومع تفاقم الوضع في الشرق الأوسط، تدعو المنظمة اللجنة إلى التنديد الشديد بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تُرتكب في إسرائيل والأراضي المحتلة. وتحديداً، تحث منظمة العفو الدولية اللجنة على تأييد دعوتها لإرسال مراقبين دوليين بصورة عاجلة إلى المنطقة.

ورداً على ارتفاع حدة التوتر وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع في زيمبابوي، تناشد منظمة العفو الدولية اللجنة بأن تضع هذه الدولة في صلب جدول أعمالها وأن تكفل احترام حقوق الإنسان فيها.

ويقوم أعضاء منظمة العفو الدولية بحملة لدفع اللجنة إلى مناقشة أنماط انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة والمنهجية، وبصفة خاصة في الدول الست التالية : كولومبيا وإندونيسيا وإسرائيل والأراضي المحتلة وروسيا الاتحادية/الشيشان والمملكة العربية السعودية وزيمبابوي.

وإضافة إلى ذلك، تدعو المنظمة إلى القيام بتحركات حول عدد من بواعث القلق الموضوعية هي : تدابير "مكافحة الإرهاب" وعقوبة الإعدام وحوادث "الاختفاء" والعنصرية والتعذيب.

وقال مارتن ماكفيرسن إن "ما نريد أن نراه فعلاً هذا العام هو ترجمة الأقوال إلى أفعال. فليس كافياً أن تصدر اللجنة توصيات وقرارات. بل عليها إرسال رسالة واضحة وثابتة بأنه على الدول تنفيذ هذه التوصيات والقرارات بشكل كامل."